رسائل إلى أهل بلدي

دكتور علي السلمي

الرسالة الخامسة

فتح آفاق العلم والمعرفة والتنمية الثقافية

2025

صور لمعالم ثقافية ومعرفية جديدة في مصر

مقدمة

ثمة سمة رئيسة للمجتمعات المتقدمة أن تزدهر بها العلوم والمعارف والفنون والآداب إنتاجاً واستخداماً، فالجامعات ومراكز البحوث العلمية في تلك الدول تعج بالعلماء والباحثين يجتهدون في تنمية آفاق العلم والمعرفة في جميع المجالات الحياتية، وتطبيقات العلوم المتجددة والأبحاث المتفوقة التي تجد طرقها إلى مؤسسات الإنتاج والخدمات لتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية وجودة الحياة لكل الناس سواء في المجتمع المحلي أو في العالم أجمع.

ويُقبل طلاب العلم من المواطنين والوافدين من أرجاء العالم لينهلوا من ثمرات العلم المتجدد ويشكلوا مصادر للقوى الناعمة في أوطانهم تسهم في تحسين وتطوير الحياة وتحقق للإنسان مستويات أعلى من السعادة والأمان.

وسمة أخرى لتلك المجتمعات التي حباها الله بالتقدم وأسباب الرفاهية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، هي تقدم الفنون والآداب بكل أشكالها لينعم الناس بتذوقها ولترقى بتعاطيها أذواقهم ولترق قلوبهم ومشاعرهم، فيكونوا مساهمين في نهضة أوطانهم ورقي الإنسانية وتقدم المجتمعات.

ونحن في مصر المحروسة إذ نحاول إعادة بناء وطننا، لا يجب أن نغفل عن تنمية الجوانب المعرفية والثقافية والفنية في مصر وقد كانت حتى زمن قريب قمة علمية وثقافية وفنية يقصدها الراغبون في التعلم وتذوق الآداب والفنون من كل العالم العربي والإسلامي، وكانت جامعات مصر ومسارحها ومتاحفها وآثارها ومدنها وشوارعها مقصد الملايين من الزائرين والسائحين من كل أنحاء العالم.

كانت مصر سباقة إلى اختراق عالم المسرح والسينما، وكانت إبداعات فنانيها تنافس ما تقدمه دول أوروبا وأمريكا. كانت مصر تنتج وتقدم للعالم العربي أكثر من مائة فيلم سينمائي سنوياً، وكانت

أغاني أم كلثوم تصدح في شوارع تونس ليل نهار، وسادت اللهجة المصرية كل الوطن العربي بفضل الأفلام السينمائية المصرية.

إن التحدي الذي يواجه المصريين في جهدهم الواجب لإعادة بناء مصر، هو أن يعيدوا أمجادها في الفن والأدب والعلوم. نريد إحياء عصر سيد درويش ومحمد عبد الوهاب وأم كلثوم. نريد أن نشهد نهضة سينمائية ومسرحية كالتي كانت أيام يوسف وهبي وعزيز عيد. نريد عودة نجوم أمثال أنور وجدي وسليمان نجيب ونجيب الريحاني. نريد فنانين مجددين كما كانت عزيزة أمير والتي قدمت لمصر أول فيلم سينمائي ناطق. نريد مخرجين فطاحل كما كان محمد كريم وصلاح أبو سيف وكامل التلمساني ثم من بعده كان عاطف الطيب.

التحديات أمام المصريين

أولا: تطوير الجامعات

لكي تتمكن الجامعات المصرية من معايشة زمن العولمة والتعامل مع مفرداته واستيعاب التقنية التي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المعاصرة، فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون بحيث تحقق الصورة المتناسبة مع متطلبات العصر.

وتتطلب عملية التغيير تحديد الأهداف الاستراتيجية والمبادئ الهادية للمنظومة الوطنية للتعليم الجامعي لتكون أساساً ينطلق منه برنامج شامل لتطوير التعليم الجامعي في ضوء الرؤية الواضحة للتحولات الجذرية المحلية والإقليمية والعالمية.

وتستند استراتيجية التغيير تلك إلى إدراك طبيعة الدور الخطير الذي يلعبه التعليم الجامعي في نمو الأمم والشعوب، والآمال المعقودة على منظومة التعليم الجامعي في مصر لقيادة حركة التغيير وإعادة البناء المجتمعي، والدخول بمصر إلى عصر جديد من التنمية الشاملة والمساهمة الفعالة في حركة بناء المعرفة

والتأكيد على اندماج العلم والتقنية في النسيج الذاتي لكافة المنظومات المجتمعية، والانفتاح والتداخل بينها وبين نظيراتها في العالم الحديث.

وينبغي أن تشمل الاستراتيجية المستهدفة للتعليم الجامعي كل الجامعات الحكومية والخاصة الوطنية وأن تحتوي فروع الجامعات الأجنبية، وكافة مؤسسات التعليم الجامعي سواء الداخلة في إطار المجالس العليا للجامعات [المجلس الأعلى للجامعات ، والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة والأهلية] أو تلك التي تنظمها قوانين خاصة [الجامعة الأميركية ومؤسسات التعليم على المستوى الجامعي التابعة للقوات المسلحة] لتشكل من كل تلك المؤسسات منظومة وطنية مكاملة للتعليم الجامعي، وكذلك ربط سلسلة المستويات التعليمية من التعليم قبل الجامعي بمراحله المختلفة وصولاً إلى التعليم الجامعي.

ويكون ضرورياً استكمال العناصر الغائبة في المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي ومن أهمها ما يلي:

1. خطة وطنية لتأكيد الجودة ونشر مفاهيمها في كافة المستويات والأصعدة في مجالات المنظومة التعليمية.
2. تطوير نظم الاعتماد Accreditation والترخيص Licensing ومنح الشهادات الدالة على التأهيل Certification لجميع مقدمي الخدمات التعليمية من الأفراد والمؤسسات، والنص على أن الالتزام بالشروط والمعايير الواردة في تلك النظم جزء لا يتجزأ من سياسات ونظم الجودة في تلك المؤسسات.
3. خطة وطنية للتطوير العلمي والتقني في مؤسسات المنظومة التعليمية، وأن يتضمن العمليات التعليمية والهياكل البشرية وأساليب تقديم الخدمات ونظم وآليات تشجيع المؤسسات العلمية والجامعات ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية ذات العلاقة على المشاركة في تطوير وتحسين برامج إدارة المنظومة التعليمية.

4. خطة وطنية لإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمي القدرات الفكرية للطلاب.
5. برامج وطنية لتأكيد القيم والأخلاقيات المهنية في مجالات المنظومة التعليمية.
6. خطة متكاملة لتنمية القيادات الإدارية في الجامعات وتأهيل مديري تلك المؤسسات والمسئولين في مواقع الإدارة وتخصصاتها المختلفة بها على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.
7. خطط وبرامج شاملة لتوفير فرص التدريب والتنمية والتعليم المستمر لمختلف العاملين في المهن التعليمية والتربوية.
8. نظم للحوافز الإيجابية والسلبية لعناصر المنظومة التعليمية من الأفراد والمؤسسات، وإدارة نظم الحوافز بموضوعية تامة وبترابط مع نظم الاعتماد وقياس جودة الأداء.

أهداف المنظومة الجديدة للتعليم الجامعي

المنصور أن تتخذ المنظومة الجديدة للتعليم الجامعي الأهداف التالية أساساً لتوجيه عملياتها وتحديد مخرجاتها:

1. تكوين الموارد البشرية المصرية تكويناً علمياً وتقنياً وفكرياً وثقافياً متكاملاً ومتوافقاً مع متطلبات العصر ومتغيراته ومرتكزاً إلى تقنياته، وتوفير سبل التنمية المستمرة لتلك الموارد بما يهيئها للمشاركة الفاعلة المتميزة في تفعيل ثروات المجتمع وتحقيق نموه وتطوره ودعم قدراته.
2. المشاركة المنظمة والفاعلة في تنمية وتطوير الرصيد المعرفي للمجتمع ومباشرة البحث العلمي المتطور والتطوير التقني لحل مشكلات المجتمع والمساهمة في التنمية القومية، وذلك من خلال التوظيف المخطط

والتنمية المستمرة للقدرات والموارد العلمية والبحثية بالجامعات بما يتناسق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في زيادة قدراته التنافسية.

3. استثمار العلم والتقنية في إدارة الجامعات لتنمية علاقات التعاون والتفاعل الديمقراطي بين عناصرها وإدماج مفاهيم وآليات التطوير المستمر والجودة الكاملة في نسيج المنظمة ونظمها بما يقدم نموذجاً يحتذى في سائر منظمات وقطاعات المجتمع.
4. المساهمة الإيجابية في دراسة وحل مشكلات المجتمع، وتوفير المعرفة والثقافة والعمل على نشرها، والمشاركة في التوعية بالمحافظة على البيئة والإسهام في إصلاحها، وتقديم الرأي في القضايا القومية.
5. تعظيم دور الجامعات كمراكز تعليم وتثقيف وتنوير تشع مساهماتها العلمية والفكرية على العالم العربي والإفريقي والإسلامي، مع الاحتفاظ بالهوية المصرية والانتماء الوطني.
6. تطوير منظومة التعليم الجامعي للتوافق مع المعايير والنظم العالمية بحيث تتيح الفرص للدارسين في الالتحاق بأعمال في سوق العمل ثم العودة لاستكمال تعليمهم في أي وقت.
7. رفع القدرة التنافسية للجامعات المصرية للوصول إلى مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية.

ثانياً: الانتقال إلى عصر الاقتصاد المعرفي

نحن نعيش عصراً للمعلوماتية وتحويرها إلى شكل أعلى وأرقي هي "المعرفة" **Knowledge** ومن ثم تكون المعرفة أساس لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في جميع مجالات الحياة الحديثة، وتصل المجتمعات الحديثة والمتقدمة إلى نظام " اقتصاد المعرفة" حينما يصبح انتاج واستخدام المعرفة هو أساس النمو الاقتصادي وخلق الثروة وذلك بالإضافة إلى عوامل الإنتاج التقليدية من العمل، رأس المال، المواد الأولية والتنظيم **Entrepreneurship** التي ستظل مهمة ولكن تصبح المعرفة هي القوة الدافعة المحورية

في النمو وإنتاج القيم **Value Creation** وأساس بناء القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني ومواجهة تحديات التطور التقني والابتكارات المستمرة والمنتجات الجديدة التي تنهمر في الأسواق العالمية.

ويقصد باقتصاد المعرفة أن تكون المعرفة **Knowledge** هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. وتعتمد اقتصادات المعرفة على توافر تقنيات الاتصالات والمعلومات واستخدام الابتكار والرقمنة. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أي رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة، ففيه ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التقنية المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

إن الأساس المحوري في نظم الاقتصاد المعرفي هو رأس المال البشري **Human Capital** القادر على الابتكار والاختراع وتوليد الأفكار واستخدام التقنيات العالية **High Technologies** وتطوير وممارسة نظم إدارية متفوقة. ويتميز الاقتصاد المعرفي بتعظيم عمليات الابتكار والقدرات العلمية والتقنيات عالية الكفاءة التي تواكب ثورة المعرفة المتنامية وتجاهد في استيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

خصائص الاقتصاد المعرفي

للاقتصاد المعرفي خصائص مميزة هي:

1. تعتبر المهارات التقنية والمعرفية أهم الموارد التي يعتمد عليها الاقتصاد المبني على المعرفة.

2. تكون تقنية الاتصالات والمعلومات هي ركائز الاقتصاد المبني على المعرفة التي تمكن من الوصول إلى الشبكة الأساسية لاكتساب ونشر المعرفة على شبكة الانترنت ولا سيما في تطوير أنشطة جديدة .
3. يتمتع اقتصاد المعرفة بوفرة المعلومات عن نتائج التقدم التقني والابتكار وتمثل النوع الوحيد من الموارد غير القابلة للفناء بالاستخدام بعكس نظم الاقتصاد المعتمدة على موارد تقليدية تفنى بمجرد استخدامها .
4. اقتصاد المعرفة متحرر من قيود المكان بفضل التطورات والإنجازات والابتكارات التقنية التي أتاحت النفاذ إلى مصادر الموارد والأسواق في جميع أنحاء العالم مع خلق أسواق ومؤسسات اقتصادية "تخيلية" Virtual مع زيادة الحركة وسهولة انتقال الأموال أو العمال.
5. تحقق نظم اقتصاد المعرفة استثمار للقوى العاملة عالية التأهيل، حيث يتيح اقتصاد المعرفة مستويات أفضل من المواطنين نتيجة الانفاق الكبير للحكومات على التعليم والتنمية. فالعمال الأعلى تأهيلاً وتدريباً يسهمون في تطوير الإنتاج المعرفي بأفكارهم ومهاراتهم واستخدامهم لأحدث التقنيات.
6. يتمتع الناس في نظم الاقتصاد المبني على المعرفة بمستويات أعلى من الدخل والثروة حيث أن الاستثمارات في تلك النظم تحقق معدلات أعلى نسبيا من العائد، ومن ثم ثروات أكبر للجميع.
7. يكون المجتمع العالمي المفتوح Open cosmopolitan society مغرياً لاستقطاب المواهب العولمية Global Talent حيث أن المعرفة والتقنية العالمية تكون في متناول القوى العاملة الوطنية بما تحقق استيعابهم لممارسات الأعمال Best Business Practices ومن ثم الوصول بمنظمات الأعمال الوطنية إلى المستويات العالمية.

8. تتميز نظم الاقتصاد المبنية على المعرفة بالاتصال والتشابك مع مراكز المعرفة العالمية. وبالنظر إلى التدفق المعلوماتي بدون تكلفة، تصبح عمليات التواصل والتشابك مع المجتمع العالمي وتبادل الخبرات التقنية ونقل التقنية كلها أمور سهلة وميسرة كل ذلك باستخدام بنية معلوماتية تحتية يعتمد عليها Reliable Infrastructure.

9. في نظم الاقتصاد المعرفي تتحول الهياكل التنظيمية في المنظمات من النمط الهرمي التقليدي الذي تنساب فيه السلطة من أعلى إلى أسفل Top-Down Hierarchical Organizational Structures وتصبح هياكل مفلطحة Flatter Shared-Structures وتسود فيها أفكار إدارية جديدة أساسها فرق العمل ذاتية الإدارة Semi-Autonomous Teams التي تستفيد من إبداعات تقنية الاتصالات والمعلومات في تيسير التفاعل بينها وإنتاج الأفكار واتخاذ القرارات.

الأعمدة الأربعة للاقتصاد المستند إلى المعرفة The Four Pillars of KE

حدد البنك الدولي أعمدة أربعة يقوم عليها اقتصاد المعرفة Knowledge Economy [KE] هي التالية:

1. التعليم والتدريب Education & Training

إن القوى العاملة المتعلمة والمدربة مطلوبة لخلق وتبادل واستخدام المعرفة.

2. البنية المعلوماتية التحتية Information Infrastructure

إن البنية المعلوماتية التحتية والتي تشمل أجهزة الربط والقدرة على التواصل المستمر مع شبكة المعلومات العالمية Internet هي تقنيات مطلوبة لتيسير الاتصالات الفعالة ونقل ومعالجة المعلومات.

3. الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي Economic Incentive & Institutional Regime

إن البيئة التنظيمية والاقتصادية التي تتيح حرية تدفق المعلومات و تدعم الاستثمار في تقنية الاتصالات والمعلومات وتشجع روح المبادرة هي محور الاقتصاد القائم على المعرفة.

4. نظم الابتكار Innovation Systems

لا بد من وجود شبكة من مراكز البحوث والجامعات والمعاهد والجماعات المجتمعية حيث أنها البيئة التنظيمية والاقتصادية التي تتيح حرية تدفق المعلومات، تدعم الاستثمار في تقنية الاتصالات والمعلومات وتنمية الرصيد المعرفي واستيعابها وتطويعها للاحتياجات المحلية والمساعدة في خلق معرفة جديدة .

https://youtu.be/i7NlsLWPUvA?si=uJyuhrhhe5bOrHFk

https://youtu.be/i7NlsLWPUvA?si=uJyuhrhhe5bOrHFk

الغايات المرجوة من بناء نظام للاقتصاد المعرفي

تستهدف الدول غايات أساسية من بناء نظم للاقتصاد المستند إلى المعرفة والاستثمار في تعظيم وسائل انتاج المعرفة وتوظيفها في الأنشطة الاقتصادية، وفي مقدمتها الغايات التالية:

1. تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام Sustainable Rapid Economic Growth .
2. بناء مركز تنافسي مستمر ومستدام Sustained Competitiveness .
3. تحقيق توزيع عادل للنمو الاقتصادي والمجتمعي بين مناطق الوطن.
4. تحقيق مستويات متقدمة من الإدارة في المنظمات الحكومية ومؤسسات الإنتاج العامة والخاصة.
5. تطوير أساليب الأداء باستثمار الطاقات والموارد المعرفية والقدرات التقنية المتولدة من تراكم وتزايد الرصيد المعرفي للوطن.

ومن أجل تحقيق تلك الغايات تعمل الدول جاهدة لتحسين معدلات توفر المقومات الأساسية والميسرة للتحول إلى الاقتصاد المعرفي. ويبين الشكل التالي [صفحة 5] أهم تلك المؤشرات كما جاءت في خطة ماليزيا لبناء نظام للاقتصاد المستند إلى المعرفة والذي يتضح منه حتمية اهتمام الدولة التي تريد الدخول في عصر الاقتصاد المعرفي بالأمور الأساسية التالية:

1. بناء رأس المال البشري Building Human Capital

إن رأس المال البشري هو مفتاح النمو في نظم الاقتصاد المعرفي والمحدد للمركز التنافسي للاقتصاد الوطني. ومن ثم تصبح نظم التعليم والتدريب المتطورة والمواكبة لاحتياجات ومتطلبات إعداد الموارد البشرية المدربة وذات القدرات التقنية والمعلوماتية هي من أهم عوامل تفعيل القدرة المجتمعية على الدخول بكفاءة وتميز في عصر اقتصاد المعرفة.

إن النجاح في بناء نظام للاقتصاد المعرفي يتطلب إعادة هيكلة شاملة لمجمل المنظومة التعليمية في الوطن بما يتضمن التطوير الجذري للمناهج والمقررات وأساليب التعليم والوسائل التعليمية المستندة إلى تقنيات الاتصالات والمعلومات وأساليب التقويم، مع تطوير نظم الإدارة التعليمية على كافة المستويات، ومحاولة الوصول إلى المستوى العالمي الذي يسمح لمؤسسات التعليم الوطنية بالحصول على الاعتماد حسب المعايير العالمية. وسيكون تطوير نظم التدريب والتعليم المهني Vocational and technical موجهاً لبناء وتنمية المهارات Skills المتوافقة مع متطلبات عصر الاقتصاد المعرفي.

2. تكثيف جهود وطاقات العلم والتقنية والبحث والتطوير Intensifying S&T and R&D

إن المحرك الأساس لنظم اقتصاد المعرفة هو مزيد من جهود وأنشطة البحث العلمي والاهتمام بالعلوم المختلفة وتنمية قدرات البحث والتطوير في مؤسسات الإنتاج الوطنية. ويتحقق هذا الهدف بزيادة أعداد

العاملين في تلك المجالات المحورية ورفع قدراتهم وكفاءتهم للوصول إلى مستويات الجدارة العالمية. وتهتم الدول الساعية إلى تطوير اقتصادها إلى اقتصاد معرفي بزيادة نسبة المخصص للإنفاق على العلم والتقنية إلى نسب عالية من الدخل القومي ، وزيادة الاستثمار في نظم التدريب والاعتماد للمنظمات العاملة في البحث العلمي والتطوير التقني Accreditation فضلاً عن نظم ضمان الجودة Quality Assurance وتطوير وتحديث الهياكل التنظيمية والمعدات والأجهزة ونظم وأساليب الإدارة العلمية في مؤسسات البحث العلمي والتطوير التقني، ثم تشكيل منظومات متناسقة ومتكاملة من بينها . ويعتبر التوسع في تأسيس جامعات البحوث Research Universities من أهم مكونات المنظومة الوطنية للعلم والتقنية.

3. تسريع تنمية وتطوير البنية المعلوماتية التحتية Infrastructure

يقصد بالبنية المعلوماتية التحتية شبكات الاتصالات والوسائط المتعددة Multimedia التي تضمن للاقتصاد الوطني سرعة الوصول إلى المعلومات والتدفق السريع والمتوالي لكل أشكال المعلومات اللازمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك من جميع المصادر الوطنية والخارجية من جميع أنحاء العالم. ويعتبر تطوير وتحديث وسائل الاتصال مع شبكة الانترنت ومن خلالها مواقع التواصل الاجتماعي من أهم الاضافات التي تضمن الانتقال السريع إلى نظام للاقتصاد المعرفي مع استكمال باقي المكونات البشرية والمادية والعلمية.

وسوف يتطلب تفعيل البنية المعلوماتية التحتية بناء نظام تشريعي متكامل يتناسب مع عصر الاقتصاد المعرفي ويسير التعامل عبر آلياته والتي تتضمن أنشطة إليكترونية بالأساس مثل التجارة الإليكترونية e-commerce، والحكومة الإليكترونية e-government ، والتمويل عبر الوسائط الآلية e-finance ، ونظم التعليم الإليكترونية e-education . وتلك التشريعات تضم قوانين التوقيع الإليكتروني و حقوق

الملكية الفكرية وضمان خصوصية وأمن المعلومات والمعاملات الإليكترونية. كذلك يعتبر تطوير وتحديث النظام المالي للدولة أمراً ضرورياً ليتسق مع متطلبات التعاملات الإليكترونية.

مصر على مؤشر الاقتصاد المعرفي

كانت مصر في مؤشر اقتصاد المعرفة عام 2012 في المركز 97 من بين 145 دولة، وكانت الدول العربية التي سبقت مصر في ذلك العام هي البحرين [43]، عمان 47]، السعودية [50]، قطر [54]، الأردن [75]، تونس [80]، الجزائر [96]، وجاءت سوريا تالية لمصر في المركز [112]، اليمن [122]، والسودان [138]. وكانت السويد في المرتبة الأولى في عام 2012.

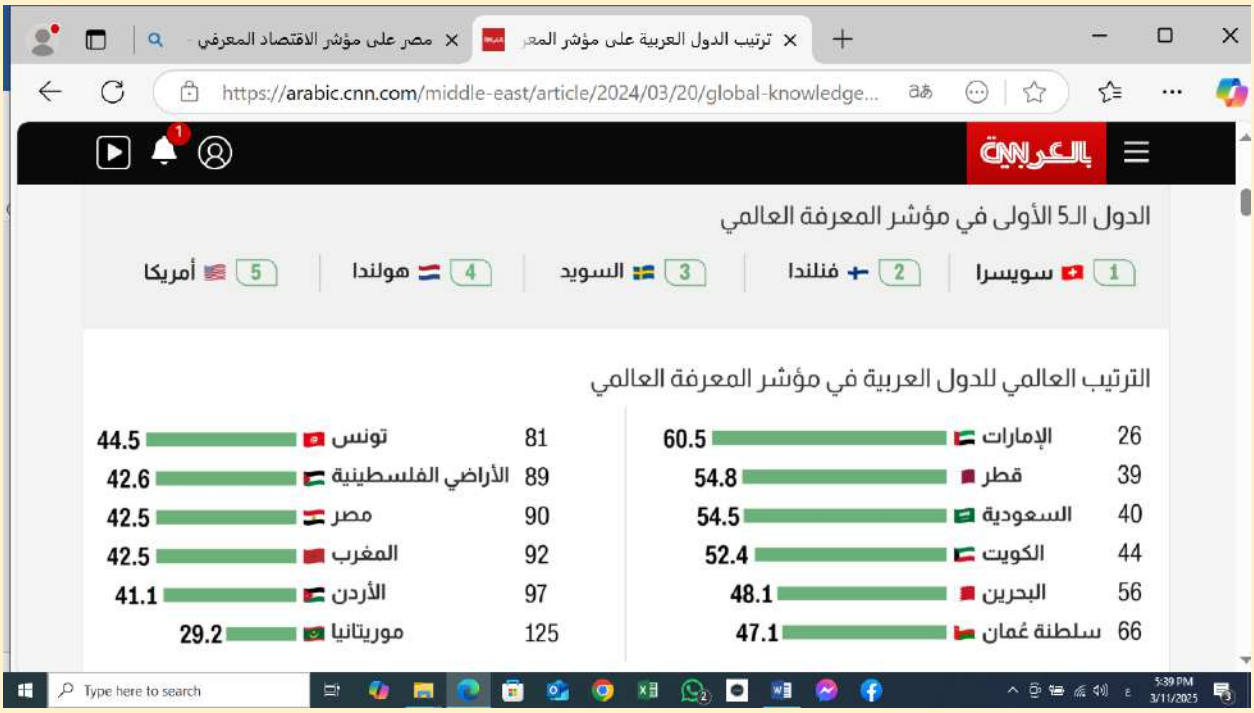

ترتيب الدول العربية على مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023 - CNN Arabic

خارطة الطريق نحو إقامة نظام لاقتصاد المعرفة في مصر

إن التحول لنظام عصري لاقتصاد المعرفة يواكب التطور العالمي ويستطيع الشافس مع الاقتصادات الحديثة المستندة إلى المعرفة وتقنيات الاتصالات والمعلومات يعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني

في مصر وغيرها من الدول الساعية إلى النمو المستدام وتكوين قدرات تنافسية تواجه بها مصادر المنافسة من اقتصادات الدول الأكثر نمواً وتقدماً . وهذا التحدي يطلب إعداد خطة وطنية للتحول إلى اقتصاد معرفي تتعامل مع المطالب الرئيسة لتأسيس هذا النمط الاقتصادي الجديد .

مكونات الخطة الوطنية للتحول إلى الاقتصاد المعرفي

1. التعريف المجتمعي بمفهوم ودلالة " اقتصاد المعرفـــــــــــة" .
2. تطوير التعليم والتدريب الفني [بناء وتنمية رأس المال البشرى] .
3. استكمال وتحديث البنية المعلوماتية الوطنيـــــــــــــــة .
4. تقييم وتطوير مؤسسات البحث العلمي والتنمية التقنيـــــــــة .
5. زيادة المكوّن المعلوماتي في قطاعات الإنتاج والخدمـــــات .
6. التخطيط لتحسين مركز مصر على مؤشر البنك الدولي لاقتصاد المعرفة .

استثمار الرصيد المعرفي المتاح

1. تحص جميع المراكز البحثية سواء ضمن الجهاز الإداري للدولة أو بالجامعات والهيئات والمؤسسات العامة أو التابعة لمنظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص، ورصد كافة ما تم انتاجه من بحوث ودراسات تتعلق بالتنمية الشاملة وحل المشكلات الوطنية في جميع المجالات لمراجعتها وتقرير إمكانية الاستفادة منها . وفي هذا المجال تجب الاهتمام بما يلي:
   1.1. حصر بحوث ودراسات العلماء والباحثين الفائزين بجوائز الدولة في العلوم والآداب .
   1.2. مراجعة وتحديث كل الدراسات والبرامج والخطط التي سبق تصميمها ولن يتم تنفيذها . أو تعثر التنفيذ..

1.3. مراجعة جميع الدراسات والاتفاقات التي تمت بالتعاون مع جهات أجنبية ضمن مشروعات المعونة الفنية الأجنبية أو العربية، ومدي تنفيذ نتائجها .

1.4. مراجعة جميع دراسات وتقارير المجالس القومية المتخصصة السابقة وما أنتجته وزارة التخطيط والهيئة العامة للتخطيط العمراني من استراتيجيات. كل ذلك بغرض البناء علي الصالح والمقبول من كافة تلك الجهود والاستفادة من نتاج العقول والاستثمار في الوقت والمال والبناء عليها في إطار الاستراتيجية المتكاملة لإعادة بناء الوطن.

1.5. تصميم استراتيجية إعادة بناء الوطن بالمشاركة بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات، وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها، والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية، والأسر والتجمعات العائلية والمواطنين جميعاً.

تقرير للبنك الدولي عن التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي تحديات للدول النامية

لفتح الملف يتم الضغط على كلمة PDF

260010PUB0ARAB1
01OFFICIAL0USE00I

ملحق في أهمية تطوير المنظومة الوطنية للتعليم

أولاً: تطوير المنظومة الوطنية للتعليم

إن توفر الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية وإن كان شرطاً ضرورياً لقيام نظام متميز للتعليم في المجتمع، إلا أن ذلك ليس شرطاً كافياً، إذ أن توفر عنصر الإدارة العلمية للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية في نجاحها والوصول بها إلى المستويات المعتمدة في نظم التعليم العالمية.

وتتحدد الرؤية المقترحة لتطوير التعليم على أساس ضرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصرها وليس التركيز فقط على بعضها – كالثانوية العامة – وذلك بهدف تحقيق التكامل والترابط بين عناصر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق المتطلبات التالية:

1. ترابط عمليتا التعليم والتعلم على مدى حياة الإنسان، والأخذ بمفهوم "التعلم مدى الحياة"، ومن ثم ضرورة تمكين وسائل وفرص التعليم المستمر والمتجدد وعدم الاختصار في سنوات الدراسة النظامية أو ما يعرف ب "التمدرس".
2. مواكبة نظم وآليات ومناهج التعليم والتعلم للتطورات العلمية والمعرفية وضمان التواصل بين خرجي المنظومة التعليمية ومصادر المعرفة المتجددة.
3. حفز عناصر المنظومة التعليمية للمشاركة في حركة التطوير المعرفي والإضافة إلى الرصيد الإنساني المتجدد من العلوم والمعارف.
4. تكامل نظم ومناهج وآليات التعليم في تعظيم القدرة على تدريب الإنسان للوصول إلى المعرفة بصورة مستقلة، أي دعم قدرات التعلم الذاتي.
5. إسهام التعليم في بناء المهارات الفكرية للإنسان من حيث القدرة على النقد، والإبداع وتحليل المشكلات ومهارات التفكير الخلاق.
6. الربط بين تكوين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية حتى يستطيع المتعلم استثمار معارفه في حل المشكلات وأداء متطلبات الأعمال التي يعهد بها إليه.
7. توافق ما يقدمه النظام التعليمي من خدمات تعليمية وتربوية مع مطالب ورغبات واحتياجات المستفيدين من تلك الخدمات.
8. استثمار المنظومة التعليمية لكافة الفرص العلمية والمنجزات التقنية وفرص التأهيل والتدريب والموارد الموجودة في المجتمع، والحرص على التفاعل الوثيق والارتباط التام بين النظام وبين المجتمع وتطوراته.

9. تناسب الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية مع الأنشطة والعمليات المختلفة التي تجب على المنظومة مباشرتها حتى تحقق الأهداف المناسبة لاحتياجات المستفيدين.
10. مشاركة أصحاب المصلحة في المنظومة التعليمية وتوجيه فعالياتها وتصحيح مسارها إن انحرفت عن تقديم الخدمات اللازمة لهم بمستويات الجودة والكفاءة المرغوبة.
11. توضيح دور أصحاب المصلحة في تقييم مستوى جودة وكفاءة المنظومة التعليمية، ومن ثم بناء مجموعة من المعايير والآليات التي توضح مدى نجاحها في تحقيق أهدافها بالقياس إلى رغبات المستفيدين، وبالمقارنة بمستويات الأداء والإنجاز في نظم التعليم الأكثر تقدماً وتطوراً.

ثانياً: إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم

تنشئ "الهيئة الوطنية للتعليم" بقانون خاص وهي مستقلة عن الوزارات المسئولة عن شؤون التعليم، وتضم خبرات علمية في نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة في التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتختص هذه الهيئة بما يلي:

1. وضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته وتحديد الغايات والأهداف الاستراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع في توفير مستوى من الخدمات التعليمية والتربوية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.
2. متابعة تصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتنمية المعرفية شاملة مستويات التعليم المتعددة [التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي]، ومجالاته التخصصية [تعليم عام / تعليم تقني]، على أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية بعد حوار مجتمعي حقيقي، ثم تجري إصدارها من مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا تجب أن يمسها تغيير أو تعديل إلا بعد حوار مجتمعي مماثل ثم الرجوع إلى

المجلس والحصول على موافقته، حيث تكون استراتيجية التعليم بعيدة عن الشطحات والآراء الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.

3. إقرار الهيكل التعليمي الرئيسي من حيث المراحل وعدد سنوات كل مرحلة والبناء العام للمؤهلات العلمية وعلاقاتها المتداخلة، وتأكيد آليات التنسيق بين مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي، والتعليم العام والتقني.
4. تصميم الصورة الكلية المستهدفة للمنظومة التعليمية لخدمة الاحتياجات الحالية في المجتمع، وإعداد الخطط المستقبلية لتطويرها وتنمية قدراتها بما يتوافق وتوقعات زيادة الطلب على تلك الخدمات وتنوع الاحتياجات وتغيرها مع حركة المجتمع وتطلعات أفراده وطوائفه.
5. تصميم آليات التنسيق والتربيط بين عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، وترويج أنماط المشاركة وطرح مبادرات الدمج بين عناصر المنظومة كلها أو بعضها بهدف تكوين كيانات تتوفر لها القدرات المناسبة وتكون أقدر على تقديم خدمات أفضل بتكلفة اقتصادية ومستويات جودة لا تتوفر للكيانات الصغيرة والهامشية.
6. إصدار "الإطار الوطني للمؤهلات National Qualification Framework".

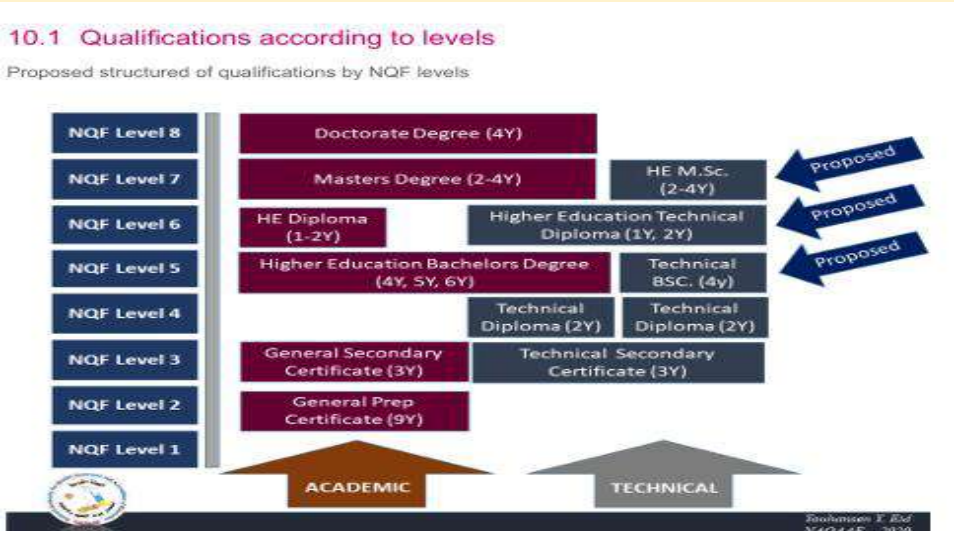

لمزيد من المعلومات عن "الإطار الوطني للمؤهلات" يُرجع إلى "الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد:

الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد | الإطار الوطني للمؤهلات

7. تحديد أسس الأطر العامة واستراتيجيات التنمية المعرفية.
8. تحديد أسس ومحاور بناء المناهج وفلسفة التعليم وتكوين الطلاب بما يتوافق والتوجهات الوطنية ومبادئ الديمقراطية وحقوق المواطنة للإنسان المصري.
9. وضع المعايير الرئيسة للتعليم شاملة توصيف مؤسسات التعليم الجامعي والعالي وعناصرها المختلفة، وشروط وإجراءات الترخيص بإنشائها وتشغيلها ومقوماتها الرئيسية.
10. وضع معايير وتقنيات تقويم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد.
11. الإشراف على وضع خطة وطنية للتطوير العلمي والتقني في مؤسسات المنظومة الوطنية للتعليم، وجعل هذا التطوير جزء أساسي في الممارسة الفعلية لتلك المؤسسات وفي هياكلها البشرية وأساليب تقديم الخدمات نظم وآليات تشجيع الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية ذات العلاقة على المشاركة في تطوير وتحسين برامج إدارة المنظومة التعليمية.
12. الإشراف على خطة وطنية لإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمي القدرات الفكرية للطلاب.
13. حفز وضع برامج وطنية لتأكيد القيم والأخلاقيات المهنية في مجالات المنظومة التعليمية.

14. حفز إعداد خطط متكاملة لتنمية القيادات الإدارية في المجالات التعليمية وتأهيل مديري تلك المؤسسات والمسئولين في مواقع الإدارة وتخصصاتها المختلفة بها على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.
15. حفز إعداد خطط وبرامج شاملة لتوفير فرص التدريب والتنمية والتعليم المستمر لمختلف العاملين في المهن التعليمية والتربوية.
16. تطوير نظم للحوافز الإيجابية والسلبية لعناصر المنظومة التعليمية من الأفراد والمؤسسات، وإدارة نظم الحوافز بموضوعية تامة وبترابط مع نظم الاعتماد وقياس جودة الأداء.
17. تحديد معايير الترخيص والاعتماد ومنح الشهادات التي تجيز لعناصر المنظومة ممارسة أنواع محددة من الخدمات التعليمية والتربوية وفق المعايير والضوابط المنصوص عنها في قرارات الترخيص أو الاعتماد أو الإجازة.
18. تحديد المعايير التي ينبغي على مقدمي الخدمات التعليمية ومختلف عناصرها الالتزام بها من حيث نوعيات الخدمات المصرح بها لكل مستوى من مقدمي الخدمة، وأساليب تقديم الخدمات للمستفيدين، وضمان الوصول إلى الخدمات بيسر وبدون معاناة للطلاب واحترام حقوقهم وذويهم في تلقي الخدمة بأحسن الأساليب، وكذا تحديد أساليب تقدير رسوم المستويات المختلفة من الخدمات التعليمية.
19. اقتراح وصياغة القوانين والتشريعات المنظمة لإنشاء وتشغيل المؤسسات من عناصر المنظومة التعليمية، وتحديد الأشكال القانونية المسموح بها، والشروط الواجب توفرها في القائمين عليها، ومصادر التمويل والضوابط الكفيلة بضمان كفاءة وجدوى خدماتها وتأمين سلامة الطلاب والمعلمين وغيرهم من المتعاملين معها.

20. يتم توحيد المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة والأهلية والمجلس الأعلى للمعاهد العليا والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي في مجلس واحد بمسمى "المجلس الأعلى للتعليم" يتبع "الهيئة الوطنية للتعليم" للتنسيق بين مؤسسات المنظومة الوطنية للتعليم، ويُصدر مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتعليم قراراً بتحديد مجالات عمله وتشكيله ومعايير اختيار اعضاءه والتأكيد على صفته كمجلس تنسيقي ليس له صلاحيات تنفيذية.

ثالثاً: دمج الوزارات المختصة بالتعليم

1. في ضوء التنظيم المقترح للمنظومة الوطنية يتم توحيد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة بمسمى "وزارة التعليم والتنمية المعرفية "تختص بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتكون هي الأداة التنفيذية لتطبيق الرؤية الجديدة للمنظومة التعليمية وتفعيل قانون التعليم الموحد وقانون التعليم العام من دون أن يكون لها تعديل أو تبديل أي منهما .
2. تختص "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" بتنفيذ الاستراتيجية العامة للتعليم التي تحددها "الهيئة الوطنية للتعليم" وتهتم أساساً بالمهام التالية:
   2.1. تصميم نظم وآليات متابعة أداء عناصر المنظومة وقياس مستويات الجودة والفعالية، ومدى الالتزام بالمعايير المعتمدة لمختلف أنواع الخدمات وتقرير أنواع الجزاءات على المخالفين.
   2.2. تخطيط برامج توفير وتنمية الموارد البشرية والمعرفية والتقنية اللازمة لكفاءة تشغيل عناصر المنظومة، ووضع الضوابط والحوافز الكفيلة بتنظيم الاستفادة من تلك البرامج لمن تتوفر فيهم الشروط من أفراد ومؤسسات، وتأكيد التوظيف الإيجابي الفعال للخبرات العلمية والقدرات المهنية المكتسبة من عمليات التدريب والتنمية المتواصلة.

2.3. توفير آليات التدخل للمساندة في حال تعرض بعض عناصر المنظومة الوطنية لمشكلات أو مخاطر تهدد بتوقفها عن الأداء أو تعوق قدراتها على تقديم الخدمات بالمستويات المحددة.

2.4. توفير الإمكانيات اللازمة لدعم المنظومة الوطنية للتعليم والقيام بالوظائف المحورية التي لا ينبغي لأي مؤسسة من مؤسسات المنظومة أن تقوم بها منفردة، مثال ذلك إعداد وتطوير المناهج والمقررات، وتطوير أساليب التقويم والاختبار، وتعميق تكوين المهارات الإبداعية لدى الطلاب ،والدراسات والمسوح الشاملة للحالة التعليمية في البلاد، والإيفاد في بعثات خارجية لتأهيل وتدريب كوادر متميزة من المعلمين والخبراء التربويين، والاستثمار في المراكز التعليمية المتخصصة عالية التكلفة مثل مراكز تطوير تقنيات التعليم وغير ذلك من مجالات تحتاج إلى قدرة الدولة وإمكانياتها.

2.5. تنظيم العلاقات بين عناصر المنظومة الوطنية من القطاعين الحكومي والخاص وتوزيع الأدوار بينها بما يحقق التكامل والتناسب مع طاقات وإمكانيات كل طائف.

2.6. تنفيذ كافة المهام التي توكلها إليها "الهيئة الوطنية للتعليم".

3. يجري الفصل بين دور وزارة التعليم باعتبارها قائمة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وبين تقديم الخدمات التعليمية ذاتها، حيث تتولى المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية على اختلاف مستوياتها تقديم الخدمات التعليمية وفق المعايير والبرامج والتوجهات التي تحددها الهيئة الوطنية للتعليم وقواعد قانون التعليم والقانون الموحد للتعليم العالي وذلك حسب نظام "التعهيد" الذي يتوافق مع نظام المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص PPP. وتقوم وزارة التعليم أو الوحدات المحلية المختصة بشراء أماكن للطلاب الذين يستوفون شروط الحصول على "منحة تعليمية" من الدولة، وفي

هذا السياق تتولى الوزارة أو الوحدة المحلية سداد الرسوم التعليمية للمؤسسات التي يتم التعاقد معها لتسكين طلاب المنح التعليمية.

رابعاً: إنجاز قانون جديد للتعليم

1. يشمل مشروع القانون المقترح جميع عناصر منظومة التعليم الوطنية من مؤسسات التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية وكذا قواعد إنشاء وتشغيل فروع الجامعات والمعاهد العليا الأجنبية في مصر، وقواعد إنشاء وتنظيم المجالس العليا المختصة بالتعليم وتحدد علاقاتها بالمؤسسات التعليمية من ناحية وبالهيئة الوطنية للتعليم والوزارة المختصة من ناحية أخرى.
2. يتضمن القانون الجديد كل ما يتعلق بمؤسسات التعليم وجامعاً لكافة المبادئ المنظمة لها من مختلف القوانين الأخرى.
3. يدمج في القانون الجديد قانون الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

خامساً: تطوير نظام القبول بالجامعات والمعاهد العليا

1. إلغاء نظام مكتب التنسيق بين الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، وتعلن الجامعات والمعاهد العليا في وقت تحدده وزارة التعليم عن "شروط القبول" بها في مختلف التخصصات، شاملة الحد الأدنى من درجات الثانوية العامة والاختبارات العلمية والشخصية واختبارات القدرات وغيرها مما يتناسب مع كل تخصص.
2. يتقدم الطلاب الراغبون في الالتحاق إلى الجامعات المختلفة وتتم إجراءات الاختيار والقبول بمعرفة الجامعات المعنية، وتعلن نتائج القبول على مواقع تلك الجامعات في شبكة الإنترنت.

3. في جميع الأحوال، تكون عمليات القبول وإجراءاتها ونتائجها تحت إشراف ورقابة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتؤخذ ممارسات كل جامعة ومدى التزامها بشروط القبول المعلنة في الاعتبار حين فحص طلبات الاعتماد أو حين تجديده.

سادساً: تطوير وتحديث النظم والأساليب والمناهج بكليات التربية

1. إطلاق مشروع لتطوير وتحديث أوضاع كليات التربية في الجامعات المصرية يشمل:
   1.1. إعادة هيكلة الكليات القائمة بتحديث النظم والأساليب والمناهج والمستويات المعرفية،
   1.2. استكمال تغطية كافة مناطق الجمهورية بكليات للتربية ومراعاة الطابع المحلي وخصوصيات كل الواقع الاقتصادي والمجتمعي في كل حالة،
   1.3. تطوير أساليب القبول في كليات التربية بهدف استقطاب العناصر المتميزة من الطلاب وتغيير الصورة الذهنية في مصر عن تلك الكليات بأنها ملجأ للطلاب ذوي المجموع المتدني الذين لم يفلحوا في الدخول إلى الكليات المعروفة "بكليات القمة"،
   1.4. زيادة مساحة التدريب العملي للطلاب في جميع سنوات الدراسة وتقييم أداءهم أثناء التدريب من مسئولي المدارس وطلائها الذين يتلقون التدريب،
2. إنشاء "الأكاديمية الوطنية لتنمية قدرات المعلم" لتكون هيئة تُعنى بإعداد وتدريب وتنمية قدرات "المعلم" في جميع مستويات التعليم الجامعي والعالي وقبل الجامعي، وتوفير فرص التعليم المستمر للمعلمين ومصادر المعرفة المتجددة. وبذلك تحل الهيئة الجديدة محل " الأكاديمية المهنية للمعلمين" الحالية والمنشأة بالقرار الجمهوري رقم 129 لسنة 2008.
3. تصميم وتنفيذ البرنامج الأساسي لإعداد المدرس الجامعي شاملاً أصول التربية ومناهج التعليم وتقنيات التدريس والبحث العلمي وواجبات عضو هيئة التدريس في أعمال الإرشاد الأكاديمي

وتنمية الأنشطة الطلابية وخدمة المجتمع وذلك لأعضاء هيئات التدريس الجدد قبل مباشرة العمل كمدرسين،

5. تنظيم دورات متخصصة مكثفة في فروع العلم المختلفة لطلاب البحث والمعيدين والمدرسين المساعدين لتقديم جرعات متكاملة وحديثة عن الأطر العلمية الرئيسية والمستجدات في أدبيات العلم الحديث تمكينا لهم من استيعاب حركة التقدم العلمي للاستفادة بها في إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه،
6. مساندة المبتعثين من معاوني هيئات التدريس لاكتساب مهارات ومعارف أحدث في مجالات تخصصهم، حتى يتعرفون على التقدم العلمي الحديث والمتطور في العالم،
7. تصميم وتطوير ونشر تقنيات التعليم وتعميق البنية الإلكترونية للمؤسسات التعليمية.
8. إطلاق برنامج وطني لتطوير مناهج وأساليب التعليم ومواكبة التطورات المعرفية والتقنية المتجددة.

سابعاً: إطلاق برنامج وطني باسم "الطالب أولاً"

ويستهدف البرنامج المقترح ما يلي:

1. تنظيم برامج تعريفية لتأهيل الطلاب قبل دخولهم في المراحل التعليمية حتى يكونوا أكثر قدرة على التعامل مع العمليات التعليمية والمعرفية الجديدة،
2. حفز الطلاب على الكشف عن مواهبهم وقدراتهم المعرفية والتقنية والفنية والمجتمعية وتيسير مشاركاتهم في أنشطة تستثمر تلك القدرات والمواهب وتنميها،
3. مساعدة الطلاب على التحول إلى المستوى العولمي **Global Student** وعدم الانحصار في المحيط المحلي، واكتساب المعلومات والخبرات التي تعادل مستويات الطلاب في الدول المتقدمة والذين هم في ذات المرحلة الدراسية،

4. تنظيم برامج تدريبية في اللغات الأجنبية لطلاب مصر لمساندة جهودهم في الخروج من الانحصار المحلي إلى آفاق العولمة Globalization،
5. تنظيم ومساندة مشاركة الطلاب في المسابقات والمهرجانات والأنشطة في الدول الخارجية،
6. حفز الطلاب على التعامل مع بنك المعرفة المصري وغيره من بنوك المعلومات العالمية،
7. إطلاق برنامج وطني للقراءة يشارك فيه طلاب جميع المراحل التعليمية ويطلب من كل مشترك قراءة عدد معين من الكتب في مجالات مختلفة ومناسبة مع مستواه الذهني والمعرفي،

ثامناً: إطلاق برنامج وطني للنهوض بالتعليم الفني

1. إعداد استراتيجية وطنية للتعليم الفني والتدريب المهني تكون أساساً لتطوير منظومة المدارس والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني وفقاً لأهداف التنمية الوطنية الشاملة، والمعايير العالمية.
2. ربط مؤسسات التعليم الفني والمهني بمؤسسات الإنتاج الصناعي والخدمات الإنتاجية في جميع المحافظات، مع إشراك مسئولي تلك المواقع الصناعية في تصميم المناهج والمقررات والأنشطة التعليمية والتدريبية وفي تقييم الطلاب المتدربين.
3. تخصيص عدد معتبر من ساعات الدراسة بالمدارس والمعاهد والمراكز للتدريب العملي في مواقع الإنتاج واعتباره اجتيازه شرطاً ضرورياً للنجاح في كل مرحلة دراسية.
4. تطوير المعدات والأجهزة المستخدمة في التعليم والتدريب واستحداث نظم وآليات المحاكاة المستندة إلى الحاسب الآلي وتقنية المعلومات.
5. التوسع في اتفاقيات الشراكة بين المدارس والمعاهد الفنية المصرية وبين مثيلاتها في الدول المتقدمة صناعياً والمتفوقة في التعليم الفني والتدريب المهني.
6. الاستفادة من المنظمات الدولية المهتمة بتطوير التعليم الفني والتدريب المهني.

7. تنشيط برنامج مبارك. كول وهو نظام جديد في التعليم الفني استحدث بعد زيارة الرئيس الأسبق لجمهورية المانيا الاتحادية عام 1991وكان نتاجها المشاركة في تطوير التعليم الفني على أساس أن يشارك قطاع الاعمال الخاص وهم اصحاب المصلحة الحقيقية مع الحكومة متمثلة في وزارة التعليم في تعليم وتدريب هذا المنتج الجديد من الخريجين وتعتمد فكرة النظام الألماني على ان تقوم وزارة التعليم بتدريس المواد الفنية والثقافية وتنفيذ بعض الدورات الاساسية ما بين اسبوع وتسعة اسابيع خلال المرحلة الدراسية على أن يقوم القطاع الخاص بتدريب الطلاب مهنيا داخل مواقع الانتاج والخدمات.

8. تركيز الاختصاص بالتعليم الفني والتدريب المهني في وزارة التعليم والتنمية المعرفية ونقل كافة الإمكانيات الفنية والتدريبية من الوزارات الأخرى مثل وزارة القوى العاملة ووزارة الإسكان وغيرها من الوزارات إلى وزارة التعليم والتنمية المعرفية مع تنسيق الروابط بينها وبين جميع الوزارات التي تستخدم خريجي المدارس والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني.

تاسعاً: التوسع في نظام الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

1. يكون إسناد الخدمات التعليمية إلى القطاعات غير الحكومية. القطاع الخاص والأهلي وقطاع الأعمال العام. وفق شروط ومعايير لأداء الخدمات معلنة وشفافة، وبناء على إجراءات تعاقدية تنافسية يشارك ممثلو المجتمع في الرقابة على دقة تنفيذها. وتتولى وزارة التعليم والتنمية المعرفية الرقابة على مقدمي الخدمة الذين تم التعاقد معهم وتقييم مستويات أداء وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتطبيق شروط التعاقد حين مخالفتها، والبحث في شكاوى المنتفعين بالخدمات.

2. يتنافس الراغبون في تقديم الخدمات التعليمية للحصول على عقود الإسناد بتقديم عروضهم مع الالتزام بشروط الوزارة لتقديم الخدمات لطالبي الخدمة ومواصفات الجودة ومعايير التعامل مع الجماهير وفق الأصول النسوبقية والإدارية المتقدمة.
3. تشمل الخدمات التعليمية الممكن إسنادها للقطاعات غير الحكومية إنشاء وإعادة تأهيل وتحديث وتشغيل وإدارة مؤسسات الخدمات التعليمية [المدارس على اختلاف مستوياتها وأنواعها، مراكز إعداد وتدريب المعلمين والأجهزة الإدارية بالمدارس].

ومن المهم قبل تنفيذ هذه المقترحات لتطوير المنظومة الوطنية للتعليم أن تطرح للنقاش المجتمعي على أوسع نطاق بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب والقوى السياسية وفي اجتماعات مجالس الأمناء ومجالس الجامعات ونوادي هيئات التدريس بالجامعات ومجالس الآباء بالمدارس على اختلاف مستوياتها في كل أنحاء مصر، وكذلك على نقابة المعلمين والنقابات المهنية وبين المتخصصين في شئون التعليم ومجالس كليات التربية.

ويتم تقنين الإستراتيجية الوطنية للتعليم وإعداد مشروع القانون المنفذ لها وإنشاء الهيئات المنصوص عليها في الاستراتيجية، ويتم الغاء كافة الخطط والاستراتيجيات الأخرى مع الاستفادة بما ورد فيها من أهداف ورؤى تتوافق مع توجهات الاستراتيجية الوطنية!!!

توجهات رئيسة تجب مراعاتها في التطوير المستهدف لمنظومة التعليم العالي الوطنية

حدد تقرير للبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** عشرة توجهات رئيسية لإصلاح نظام التعليم العالي هي التالية:

1. ضرورة توضيح القدرات المتوقعة للخريجين حيث تحتاج الطلاب والمؤسسات التعليمية وأرباب العمل جميعا إلى مؤشرات أكثر وضوحا عن الغرض من التعليم العالي، ومعاني المؤهلات العلمية، ومعايير إنجاز الخريج.
2. أهمية تحسين التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل حتى يصبح أكثر اتصالا بالظروف المعاصرة في مصر.
3. تعزيز القدرة الوطنية على التوجيه والحاجة إلى المزيد من الوضوح في دور كل من مؤسسات التعليم العالي المختلفة وإلى القدرة على توجيه تطوير نظام منسق. ولا بد من اتخاذ خطوات لإحلال المزيد من التوازن الفعلي بين التنظيم الذاتي المؤسسي والرقابة الحكومية الشاملة لنطاق وهيكل وجودة وتكلفة نظام التعليم العالي في مصر.
4. تنويع المعروض من فرص التعليم العالي لتلبية احتياجات كيان طلابي متنام له احتياجات وقدرات ودوافع متباينة من خلال تحديث التعليم الفني والمهني، والتوسع في الخدمات التعليمية التي يقدمها القطاع الخاص، وزيادة استخدام التعلم الإلكتروني والمختلط الأساليب. والافادة من مؤسسات التعليم العالي الأجنبية، فضلا عن مقدمي الخدمات التعليمية المعتمدة من المؤسسات وممثليها .

ونظرا لتردي مستوى نظام التعليم الفني والتدريب المهني القائم حاليا حيث يلقى تقديرا ضعيفا في المجتمع المصري، ويشكل بديلا غير جذاب في شكله الحالي، فإن تحديث ذلك النظام تصبح من أهم الأولويات بما في ذلك تحسين مكانة مؤهلاته، وتحديث مرافقه، وتسويق القيمة التي تتمتع بها المهارات الفنية في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من التوسع في التعليم العالي الخاص لاستكمال الجهود الحكومية المبذولة استجابة للنمو المخطط له في القيد بالتعليم العالي.

5. زيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وذلك بأن تتجه مصر تدريجيا نحو نظام للتعليم العالي أكثر تنوعا ونابع من احتياج وطلبات الطلاب يستطيعون فيه أن يمارسوا الاختيار لمكان دراستهم ولما يدرسونه، وتستطيع فيه المؤسسات التعليمية أن تمارس الاستقلال في قبول الطلاب بما يعبر عن رسالاتها وقدراتها . ومع الإبقاء على تحكم الحكومة في العدد الإجمالي للملتحقين بالتعليم العالي على مستويي النظام والمؤسسات من خلال صيغة تمويل تستند إلى حالات القيد، تستطيع الحكومة أن تسمح للمؤسسات أن تحدد مزيج المقيدين فيها عبر مجالات الدراسة.
6. تقاسم التكاليف بمزيد من العدالة ومع توسيع نطاق نظام التعليم العالي وزيادة جودته في الوقت نفسه دون المطالبة بمساهمة كبيرة من الطلاب وأسرهم، وذلك بتبني استراتيجية تمويل مستدامة تشمل زيادة الاستثمارات العامة، وتنويع إيرادات المؤسسات التعليمية عن طريق زيادة تقاسم التكاليف، والتوسع في مشاركة القطاع الخاص، وحفز الطلاب على الانخراط في التعليم الفني والتدريب المهني، والتوسع في استخدام تكنولوجيات الأداء الجديدة . وأن تقترن زيادة تكاليف الرسوم الدراسية بتقديم منح دراسية وقروض للطلاب.
7. التوسع في معايير القبول للاعتراف بالإمكانات المتنوعة حيث إن الاعتماد الكامل على درجات النجاح في الثانوية العامة كأساس وحيد للقبول في التعليم العالي تحد من الفرص أمام العديد من الطلاب. فقد تكون نتائج الامتحانات انعكاسا لاختلافات في الظروف العائلية ومستوى المدرسة والوصول إلى الدروس الخصوصية. ومع ذلك، فللثانوية العامة ميزة كبيرة تتمثل في الشفافية. ويمكن اختبار الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي أولا في المهارات الذهنية ومهارات التفكير العام استكمالا لامتحانات إتمام الدراسة الثانوية. ويمكن أن يستفيد الطلاب أيضا من تمكينهم من

الإعراب عن عدة تفضيلات في طلبات التحاقهم بالتعليم العالي، وذلك على مستوى كل من البرامج والمؤسسات.

8. رفع جودة المدخلات وإدماج ضمان الجودة كمسؤولية لكل مؤسسة تعليمية ورصد جودة برامجها ومراجعتها وتفعيل نظم وآليات اعتماد ممارسات الإدارة القائمة على الأداء، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والموظفين.
9. تدعيم قدرة البحث الجامعي وروابطه مع الابتكار لتحديد المجالات المناسبة للاستثمار والتعاون بين المؤسسات في المستقبل، ربما كان من المفيد رسم خريطة توضح نقاط القوة البحثية في الجامعات الحكومية. ثم توجيه الدعوة إلى عدد مختار من الجامعات أو كلياتها أو مراكزها للتقدم من خلال برنامج تنافسي بطلبات لإنشاء معاهد للدراسات العليا أو مجمعات بحثية في المجالات المحددة التي تسعى مصر إلى بناء قدراتها فيها .
10. بناء عدد من النماذج الرائدة للمساعدة في إدارة التحول من الأساليب التعليمية القديمة إلى الأساليب الجديدة وتجربة الابتكارات في صورة مشروعات توضيحية قبل اعتمادها على نطاق واسع.

وكان من أهم توصيات التقرير إعادة هيكلة إشراف الدولة على الجامعات وذلك بمنحها مزيد من الحرية والاستقلال في إدارة شؤونها وزيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وإعطاء الجامعات الحكومية وضع الشركات الحكومية مع تكوين مجلس أمناء لكل جامعة له سلطة الإشراف على شؤونها الأكاديمية والتنفيذية وفقاً لرسالتها المتفق عليها ورهناً بأساليب المساءلة المناسبة.

كما اقترح التقرير النظر في إنشاء مجلس أعلى أوحد للتعليم العالي يشترك في رئاسته وزير التعليم العالي ووزارة الدولة للبحث العلمي .ويمكن أن يكون هذا المجلس هو هيئة التعليم العالي صاحبة السلطة العليا في تخطيط وتنسيق وتقديم خدمات المعلومات للتعليم العالي في مصر، التي تغطي كافة المؤسسات

ومقدمي الخدمات التعليمية :المؤسسات الحكومية، والخاصة غير الهادفة للربح والهادفة للربح، والكليات التكنولوجية، والمؤسسات الأجنبية، والجامعة المفتوحة، وأن يضطلع المجلس الأعلى الجديد بالمسؤولية عن التخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات، وتحليلها ، وإعداد التقارير بشأنها ، وإدارة برامج التمويل، بما فيها المنح الدراسية والقروض المقدمة إلى الطلاب، وصناديق الاستثمار الاستراتيجية المتفقة مع الأولويات الوطنية، وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرائق التمويل المؤسسي وما يتصل بذلك من إعداد تقارير المحاسبة، وأن تدمج في المجلس الأعلى الجديد الوظائف التي يمارسها حاليا المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى للكليات التكنولوجية ووظائف وزارة التعليم العالي المتعلقة بسير العمل في المؤسسات .كما اقترح التقرير إصدار قانون موحد لكل الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأهلية والكليات التكنولوجية، كل ذلك مع زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالي والتوجه إلى استراتيجية للتدويل يتم بمقتضاها التفاعل الإيجابي لمؤسسات التعليم العالي المصرية مع محيطها الدولي. ورغم أن ذلك التقرير قد ركز على تقييم سياسات التعليم العالي، إلا أنه تعرض بالضرورة إلى قضايا التعليم في مصر في مراحله المختلفة.

يفتح الملف بالنقر على الرابط التالي:

تقرير البنك الدولي عن سياسات التعليم العالي في مصر – موقع الدكتور علي السلمي

https://youtu.be/Hdd9tcs6Jwk?si=E_Qkn59L49pjW094

https://youtu.be/2Z2r71d1uDI?si=xGsVGOnNb-KnPXg9

https://youtu.be/iE9GFcF7b-g?si=RaOCZ833wijLcUZE

–https://youtu.be/lihCs1OMf1Y?si=Df1E4RE5p04vw6Z

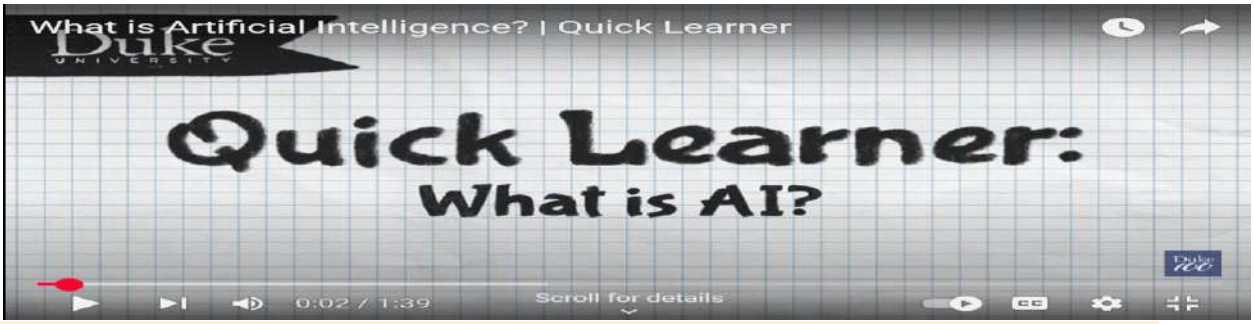

https://youtu.be/c0m6yaGlZh4?si=0BGc-nM24tGmo1Qc

وفي النهاية كتابي عن "جامعات المستقبل"

جامعات المستقبل – موقع الدكتور علي السلمي

ولي اللقاء في الرسالة السادسة

وستبقى مصر